

A.H.M. ALAVI
COLOMBO

منہ

فی عبدالمصطلم الخدیث



خافوا من حسن المسعودي

من علماء الازهر الشريف

ومدرس بوزارة المعارف العمومية

مصطلح الحديث في شكله الحديث
لم يأت في مؤلف كمنحة المغيـث

، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ،

« الطبعة الثانية »

١٣٥٢ - ١٩٣٣ م

مطبعة الصاوي بشارع عبدالعزيز عصر

الحمد لله الذى وصل من أئسند أمره اليه ، ورفع من وقف
 رجاءه على فضله وقطع بأن الخير كله لديه ، والصلاة والسلام
 على سيدنا محمد أفضل الأنام ، الآتى بأحسن الحديث وأصدق
 الكلام . وعلى آله وأصحابه الطاهرين ، الذين صحت عزائمهم
 وحسنت نياتهم فلم يضعفوا عن إقامة شعائر الدين .

(أما بعد) فهذا اختصار من كتب العارفين ، وتلخيص من
 كلام الأئمة المتقدمين . أوردت فيه أحسن الملح ، وأردت به
 تقريب علم المصطلح . فهو من أجل المؤلفات ، وإن كان منتظما
 فى سلك المقدمات . وقد سميت به « منحة المغيث » . فى علم مصطلح
 الحديث ، راجيا من الله تعالى التوفيق ، والهداية إلى أقوم طريق

ولقد أقول لطالب العلم الذى	يغنى الهدى ويروم وجه صوابه
يا قارئاً علم الحديث دراية	إن رمت تحريراً فلذ بك كتابي
فلقد حوى مع الاختصار فوائد	لم يحوها سفر مع الاطناب
وأتى بيوت الفن من أبوابها	وجنى من المقصود خير لباب
وإلى المعانى قد أشار فأصبحت	للعقل سافرة بغير نقاب

مقدمة

يحدد علم الحديث دراية وهو المعروف بعلم مصطلح الحديث بأنه علم (١) يعرف به أحوال السند والمتن (٢) وكيفية التحمل والآداء (٣) وصفات الرجال (٤) وغير ذلك (٥)

وموضوعه : السند والمتن من حيث الصحة والحسن ونحو ذلك . وثمرته : معرفة الحديث الصحيح من غيره

وأول من صنف فيه القاضي أبو محمد الرامهرمزي^{١١٤٤} رضي الله عنه وأما علم الحديث رواية ، فهو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة وموضوعه : ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث ما يخصه

(١) (علم) أى قواعد كقولهم كل حديث صحيح أو حسن يستدل به (٢) (أحوال السند والمتن) أى سواء أكانت تلك الأحوال عامة لهما كالصحة والحسن والضعف أم خاصة بالسند كالعلو والزلول أم خاصة بالمتن كالرفع والوقف والقطع (٣) (وكيفية التحمل) أى تحمل الحديث وروايته عن الشيخ وأما كيفية الأداء فتابعة لكيفية التحمل (٤) (وصفات الرجال) أى من عدالة وفسق (٥) (وغير ذلك) كرواية الحديث بالمعنى ورواية الأكاابر عن الأصاغر

ومثرت : الاحتراز عن الخطأ في نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم

وأول من دون فيه محمد بن شهاب الزهري رضي الله عنه .
وإذ علم أن الحديث ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم
قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة ، فإرادفه الخبر على الصحيح ،
والأثر على المعتمد ، والسنة عند بعض العلماء ، وأما المتن فهو
ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام ، وأما السند فهو الطريق
الموصل إلى المتن ، وأما الاسناد فهو رفع الحديث إلى قائله وقيل
إنه معنى السند وأما المسند (بكسر النون) فهو من يروي الحديث
باسناده وأما المسند (بفتح النون) فيطلق على الكتاب الذي
جمع فيه ما رواه واحد من الصحابة أو أكثر كسند الإمام أحمد
رضي الله عنه ويطلق على "سند" وعلى نوع من أنواع الحديث كما
يأتي وأما "نحو" . . . من حفظ كثيرا من الأحاديث وعلم عدالة
الرجال وجرحهم وأما الحافظ فهو من حفظه ألف حديث
مسندة وأما الحجة فهو من حفظ ثمانمائة ألف حديث بأسانيدها .
وأما الحاكم فهو من أحاط بالسنة

التقسيم

ينقسم الحديث والاسناد عند أكثر علماء هذا الفن إلى ثلاثة
أقسام صحيح وحسن وضعيف وتحت كل أنواع بحسب مراتب

القوة ومراتب الضعف . وسنتبع كلياتها بمشهورات جزئية
إن شاء الله تعالى

الصحيح لذاته

هو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط ضبطا تاما عن
مثله إلى منتهى السند من غير شذوذ ولا علة قاذحة
وما اتصل إسناده هو ما سلم إسناده من سقوط راو في أثنائه
بحيث يكون كل من رجاله سمعه من شيخه ، فخرج الحديث
المعلق والمعضل والمرسل والمنقطع اذ لا اتصال فيها .

والمراد بالعدل عدل الرواية وهو المسلم البالغ العاقل السالم
من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة وما يخل بالمروءة
كالأكل في السوق والمشى حافيا أو عارى الرأس فخرج الفاسق
والمجهول عينا أو حالا لا تنفاه العدالة . والمراد بالضابط الضابط
صدرا بأن يثبت ما سمعه في ذهنه بحيث يتمكن من استحضاره
متى شاء أو كتابا بأن يصونه عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن
يؤدى منه ، وهذا في أول الامر والا فالعبرة الآن بما اجتمعت
عليه النسخ المصححة . فخرج المغفل كثير الخطأ وإن عرف
بالصدق والعدالة لعقد الضبط . والضبط التام هو ما لا يختل
فلا يقال في صاحبه إنه يضبط تارة ولا يضبط أخرى . فيخرج
الحسن لذاته لأن الضبط فيه ليس تاما . وتناول قولنا عن مثله

إلى منتهى السند الحديث المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، وأما الشذوذ فهو مخالفة الثقة الجماعة الثقات بزيادة أو نقص في السند أو في المتن ، وأما العلة القادحة فهي ما تعرض للحديث المقبول بحسب الظاهر بالتأمل في طرق الحديث كأن يكون مرسلًا أو منقطعًا فيروى متصلًا . مثال الصحيح لذاته مارواه البخاري من طريق الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ١٢٩٠

الحسن لذاته

هو مارواه عدل قل ضبطه متصل السند غير معول ولا شاذ . مثاله مارواه الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، فإن محمدا لم يتصف بالضبط التام لسوء حفظه

الصحيح لغيره

هو الحسن لذاته إذا تقوى بمجيئه من طريق مساو لطريقه أو من أكثر ولو أدنى . مثاله حديث السواك المتقدم الذي رواه محمد بن عمرو فإنه تقوى بمجيئه من طريق الأعرج

الحسن لغيره

هو ما لا يخلو إسناده عن مستور (١) أو سيء الحفظ أو نحو ذلك (٢) بشرط ألا يكون مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه. وألا يظهر منه مفسق. وأن يكون حديثه قد عرفت بأن روى مثله أو نحوه (٣) من وجه آخر أو أكثر.

(تنبيهات) — (الاول) يرادف الصحيح بالمعنى المتقدم الجيد والقوى، وأما الثابت والمجود والصالح فتشمل الصحيح والحسن وأما المشبه فيطلق بمعنى الحسن وما يقاربه

(الثاني) تتفاوت مراتب الصحيح بحسب تفاوت الأوصاف المقتضية للصحة إسناداً ومتناً فأعلاها سناداً ما قال فيه بعض أئمة الحديث انه أصح الأسانيد كقول البخاري أصح الأسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر، ودونها في الرتبة كرواية ريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن أبي موسى الأشعري، وأعلاها متناً ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما.

(١) (عن مستور) أي مجهول الحال (٢) (أو نحو ذلك) يدخل فيه المختلط لكبر سنه

(٣) المثل : يستعمل فيما إذا كانت الموافقة في اللفظ والمعنى معاً. والنحو : يستعمل فيما إذا كانت في المعنى فقط

ثم ما كان على شرط البخارى ، ثم ما كان على شرط مسلم ، ثم ما كان على شرط غيرهما كباقي الكتب الستة ، وأما الحسن فهو كالصحيح تتفاوت مراتبه إسنادا ومتنا فأعلاها إسنادا ما قال فيه بعض أئمة الحديث انه أحسن الاسانيد ، وأدناها إسنادا ما ليس كذلك وأعلاها متنا ما اختلف في صحته وحسنه وأدناها كذلك ما اختلف في صحته وضعفه

(الثالث) لا تلازم بين السند والمتن في الصحة لأن السند قد يصح لاستيفائه الشروط من الاتصال وغيره ، ولا يصح المتن لشذوذ فيه مثلا ، وقد لا يصح السند لفقده بعض الشروط ويصح المتن من طريق آخر ، وكذلك لا تلازم بين السند والمتن في الحسن لأن أحدهما قد يحسن دون الآخر

(الرابع) قد يقولون في حديث حسن صحيح وهو باعتبار ظاهره مشكل لتباين مفهومهما ، وزبدة الجواب أن أو محذوفة منه للتنويع أى صحيح من طريق وحسن من آخر

(الخامس) زيادة راوى الصحيح والحسن مقبولة إن لم تناف رواية من لم يزد فإن نافت احتيج للترجيح فإن كان لأحدهما مرجح اعتبر وكان الآخر شاذا

(السادس) كل حديث صحيح أو حسن فإنه يحتج به

الحديث الضعيف

هو ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول . وهو كثير الفروع والاقسام ومراتبه متفاوتة باعتبار خفة الضعف وقوته في الاسناد والمتن . وحكمه أنه يعمل بمالم يشتد ضعفه بشرط ان يندرج تحت أصل معمول به ، وأن يعتقد عند العمل به الاحتياط . ولا يلزم من ضعف الحديث عند أهل هذا الفن ألا يكون صحيحاً أو حسناً في الواقع كما أنه لا يلزم من صحته أو حسنه عندهم أن يكون في الواقع كذلك لجرأاز الخطأ والنسيان على العدل والصدق على غيره

الحديث المتواتر

هو قسمان (الاول) ماله طبقة واحدة وهو ما رواه جمع تمنع العادة اتفاقهم على الكذب وهو مما يدرك بالحس و(الثاني) ماله أكثر من واحدة وهو ما رواه من الابتداء الى الانتهاء جمع عن جمع تمنع العادة اتفاقهم على الكذب وهو مما يدرك بالحس ثم هو بقسميه مفيد للعلم الضروري لا النظري . وغير محصور في عدد معين . ومقبول لعدم توقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواة وموجود وجود كثرة خلافا لمن منع وجوده أو قال بندرته ، ولفظي إن اتفق رواة في لفظه ومعناه « كحديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » ومعنوي إن اختلفوا

فيهما مع وجود معنى كل حديث رفع اليدين في الدعاء. إخرى
فيه مائة حديث في قضايا مختلفة كل قضية منها لم تواتر. لكن
القدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء قد تواتر باعتبار المجموع

الحديث المشهور

هو ما رواه ثلاثة فأكثر ولو في طبقة واحدة ولم يصل درجة
التواتر. وينقسم إلى مشهور مطلق وهو ما كان مشهوراً بين المحدثين
وغيرهم. وإلى مشهور مقيد وهو ما كان مشهوراً بين المحدثين
فقط كحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الله فنت شهراً بعد
الركوع يدعو على رعل وذكوان (١) وأما الحديث المستفيض
فقليل هو المشهور وقيل ما رواه ثلاثة فأكثر في جميع الطبقات

الحديث العزيز

هو ما رواه اثنان فقط ولو في مرتبة واحدة. مثاله ما رواه
الشيخان عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يؤمن
أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين ،
رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة
شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن هلية وعبد
الوارث ورواه عن كل جماعة

(١) (رعل وذكوان) هما قيلتان . ورعل : بكسر الراء
وسكون العين . وذكوان : بفتح الذال وسكون الكاف

الحديث الغريب

هو ما انفرد به راو، والانفراد إما في السند فقط كأن يروى منته جماعة من الصحابة وينفرد واحد بروايته عن صحابي آخر وإما في السند والمتمن كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته فانه تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر. وإما في بعض السند كحديث أم زرع فان الطبراني رواه عن عبد العزيز عن هشام بن عروة عن أبيه عائشة. والمحفوظ فيه رواية عيسى عن هشام عن أخيه عبدالله بن عروة عن أبيه عن عائشة فقد انفرد عبد العزيز ببعض السند. وإما في بعض المتن كحديث زكاة الفطر فان مالكا انفرد عن سائر رواة بقوله من المسلمين.

وينقسم الغريب إلى قسمين غريب مطلق وغريب نسبي. (فالاول) ما انفرد به صحابي أو تابعي (والثاني) ما انفرد به غيرهما

الحديث المسند

هو ما اتصل اسناده من راويه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثله قول مالك حدثنا نافع قال حدثنا ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا.

الحديث المرفوع

هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو

تقريراً أو صفة حقيقة أو حكماً، سواء اتصل بإسناده أم لا
وسواء أكان المضيف صحابياً أم تابعياً أم غيرهما، مثال المرفوع
حقيقة من القول قول الراوى قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وحكما
قول الصحابي في المتعلق بالأمور الماضية كبد الخلق أو المستقبل
كأشراط الساعة لأن مثل هذا لا يقوله الصحابي إلا عن توقيف
ومثاله حقيقة من الفعل قول الصحابي فعل النبي صلى الله عليه وسلم
كذا . وحكما أن يفعل الصحابي ما لا مجال للرأى فيه . ومثاله حقيقة
من التقرير أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه
وسلم كذا ولم ينكر على . وحكما حديث المغيرة بن شعبة كان
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالظافر فان ذلك
مستلزم لإطلاعه صلى الله عليه وسلم وإقرارهم عليه . ومثاله حقيقة
من الصفة أن يقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبيض
اللون ربعة . وحكما قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا
لظهور أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكر والفعل وصف لفاعله
أحديث الموقوف والمنقوع

الموقوف ما أضيف إلى الصحابي (١) من قول أو فعل أو تقرير .
سواء اتصل بإسناده أم لا بشرط أن يكون خالياً عن قرينة الرفع

(١) (إلى الصحابي) هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم

فان لم يخل فحكمه الرفع كما في رواية البخارى: كان ابن عمرو ابن عباس يفطران ويقصران في أربعة برد (١)
وأما المقطوع فهو ما أضيف إلى التابعي (٢) فمن دونه من قول أو فعل أو تقرير سواء اتصل إسناده أم لا بشرط أن يكون خاليا عن قرينة الرفع والوقف
مثاله قول التابعي كنا نفعل كذا

الحديث المتصل والمعنع والمؤن

المتصل ما اتصل اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الصحابي بسماع كل واحد من فوقه ، مثاله قول مالك سمعت نافعا قال سمعت ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول كذا . وأما المعنع فهو ما روى بلفظ عن ، كقول المحدث عن مالك عن نافع وشرط حمله على الاتصال سلامة معنعه من التدليس وثبوت ملاقاته لمن رواه عنه ، وأما المؤن فهو ما روى بلفظ أن . نحو أن فلانا قال كذا وهو كمن فيما ذكر

الحديث العالى والنازل

العالى ما قلت رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد بذلك الحديث

(١) (برد) جمع يريدوهواثنا عشر ميلا والميل أربعة آلاف

خطوة . وهى ذراع ونصف بذراع العامة (٢) (إلى التابعي)

هو كل مسلم صحب صحابيا . وقيل من لقيه

بعينه . وأقسام العلو خمسة (أولها وهو أجلاها) القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم باسناد لطيف غير ضعيف (ثانيها) القرب من امام من أئمة الحديث كالأوزاعي ومالك وإن كثرت العدد بعد ذلك الامام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثالثها) العلو بالنسبة لرواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعتمدة (رابعها) العلو بتقديم وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ وإن تساويا فى العدد (خامسها) العلو بتقديم السماع من الشيخ عن سماع راو آخر عن ذلك الشيخ ، وفى الثالث من هذه الأقسام تقع الموافقة ، والبديل ، والمساواة ، والمصافحة ، فالموافقة الوصول إلى شيخ أحد المصنفين بطريق أقل عددا من طريق ذلك المصنف . والبديل الوصول إلى شيخ شيخه بطريق كذلك . والمساواة استواء عدد السند من الراوى إلى آخره مع سند أحد المصنفين . والمصافحة الاستواء مع تليذ ذلك المصنف . وأما 'الزّل نزّر ما' كثرت رحاله . وأقسام النزول خمسة تعرف من ضدها فالعلو المطلق يقابله النزول المطلق وهكذا .

الحديث المسلسل

هو ما تتابع رواه أو روايته على وصف واحد . وتتابع الرواة على وصف أعم من أن يكون قوليا أو فعليا أو هما معا مثال الأول قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضى الله عنه (يا معاذ

إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك
 وحسن عبادتك) فانه مسلسل بقول كل من الرواة لمن يرويه
 عنه وأنا أحبك فقل . ومثال الثاني قول أبي هريرة شبك يدي
 أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال (خلق الله الأرض يوم السبت)
 فانه مسلسل بتشبيك كل واحد من رواة يده من رواه عنه .
 ومثال الثالث حديث أنس (لا يجحد العبد حلاوة الايمان حتى
 يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره) فانه صلى الله عليه وسلم
 بعد أن قاله لأنس قبض على لحيته الشريفة وقال آمنت بالقدر الخ .
 وكذلك أنس يفعل هكذا بعد روايته للغير ومن روى عنه
 كذلك وهم جرا . وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث
 الاولية فانه ينتهي الى سفيان ، وأما تتابع رواية الحديث على
 وصف فذلك الوصف أما صيغة من صيغ الاداء أو أمر متعلق
 بزمن الرواية أو مكانها أو تاريخها ، مثال الاول أن يروى جميع
 الرواة الحديث بصيغة أنبأني أو حدثني أو نحو ذلك ، ومثال
 الثاني قوله صلى الله عليه وسلم (قص الاظفار وتف الابط
 وحلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة)
 ومثال الثالث الحديث المسلسل باجابة الدعاء في الملتزم . ومثال
 الرابع الحديث المسلسل بالآخريه ككون الراوى آخر من روى
 عن شيخه فيقول أخبرنا فلان وأنا آخر من روى عنه

الحديث المديج

هو أن يروى كل من القرينين عن الآخر كعائشة وأبي هريرة من الصحابة . والزهرى وابن الزبير من التابعين . ومالك والأوزاعي من أتباع التابعين . وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ممن بعدهم فإن كل اثنين من هؤلاء يروى كل منهما عن الآخر . من غير واسطة وكمالك والليث فإن كلا منهما يروى عن الآخر . لكن بواسطة يزيد بن الهادي . وأما غير المديج فهو أن يروى أحد القرينين عن الآخر ولم يروا الآخر عنه كرواية الأعمش عن التيمي ، ويشترط في المديج التشارك في السن والأخذ عن الشيوخ معا ، ويكفى أحدهما في غيره

رواية الاقران والاكابر عن الاصاغر

رواية الاقران هي أن يشارك الراوى من يروى عنه في أمر من الأمور لمحة . كرواية كاسن والأخذ عن الشيوخ مثل رواية الأعمش عن التيمي . وأما رواية الاكابر عن الاصاغر فهي أن يروى الشخص عن دونه في السن والأخذ عن الشيوخ كرواية الزهرى عن مالك

المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف

المتفق والمفترق ما اتفق في أسماء الرواة أو أنسابهم أو

ألقابهم أو نحوها لفظاً وخطاً مع اختلاف المسميات كالخليل بن أحمد اسم لستة رجال وفائدة معرفته دفع توهم المتعدد واحداً . وأما المؤلف والمختلف فهو ما اتفق فيه أسماء الرواة أو القابهم أو نحوها في الخط دون اللفظ كسلام فإن أكثر ما جاء منه بالتشديد وقد جاء بالتخفيف لبعض من الرواة وكعثام (بالغين والثاء المثلثة) ابن علي الكوفي وغنام (بالغين المعجمة والنون) ابن أوس الصحابي والعبارة في اتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل كما مثلنا الحديث المتشابه

هو ما اتفقت فيه أسماء الأبناء واختلفت فيه أسماء الآباء أو بالعكس
 كمحمد ابن عقيل (بفتح العين) ومحمد بن عقيل (بضمها) وكشريع بن النعمان بالشين المعجمة والحاء المهملة ومريج بن النعمان (بالسين المهملة والجيم) الحديث المبهم

هو ما في متنه أو سنده شخص لم يسم مثال الاول حديث عائشة أن امرأة من الانصار قالت للنبي صلى الله عليه وسلم كيف أغتسل من الحيض قال «خذي فرصة ممسكة فتوضئي ثلاثاء ومثال الثاني قول الراوى أخبرني رجل . ولا ضرر في مبهمات المتون واما مبهمات الاسانيد ففي قول الحديث معها وعدمه أقوال قال بعض الحنفية : والذي ينبغي أن يكون مذهبنا قبوله إذا عرف أن الراوى لا يروى الا عن ثقة.

الحديث المعلق

هو ما سقط منه راو أو أكثر على التوالى من اول السند سواء سقط الباقي

أم لا وحكمه الضعف الا اذا وقع في كتاب التزم صحته فانه يكون صحيحا
الحديث المرسل

هو ما رفعه التابعي ولو حكما الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقلنا ولو حكما ليشمل الصحابي الذي لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان يروى عن الصحابة . واطلقنا التابعي ليتناول الكبير والصغير . فالاول من لقي جمعا من الصحابة وكان جل روايته عنهم كسعيد بن المسيب . والثاني من لقي واحدا منهم كالزهرى . وأما الاحتجاج بالمرسل ففيه أقوال ، والمختار عند بعض العلماء قبول مرسل الصحابي اجماعا . ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عندنا حنيفة ومالك مطلقا وعند الشافعي بأحد خمسة أمور أن يسنده غيره . أو أن يرسله آخر وشيوخهما مختلفه . أو أن يعضده قول صحابي . أو أن يعضده قول أكثر العلماء . أو أن يعرف أنه لا يرسل إلا عن عدل

الحديث المدلس

هو نوعان مدلس "لا سند ومدلس الشيوخ . (فالأول) ما رواه الراوى عن لقيه ولم يسمع منه . وهما أنه سمع منه . وقيل أن يروى عن من سمع منه ما لم يسمعه وهما أنه سمع منه (والثاني) ما سمي فيه الراوى شيخه لكن وصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة الى قبيلة أو بلدة أو صناعة لئلا يعرف

الحديث المنقطع والمعضل

المنقطع ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي في الموضع

الواحد أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها عن واحد فيكون منقطعاً من مواضع . وقيل هو ما لم يتصل أسناده وأما المعضل فهو ما سقط من سنده اثنان أو أكثر على التوالى سواء كان السقوط من أول السند أو من أثنائه أو من آخره

الحديث المضطرب والمعل

المضطرب ما اختلف فى سنده أو فى متنه أو فيهما بزيادة أو نقص مع عدم إمكان الجمع أو الترجيح أما اذا أمكن ذلك فيعمل بالحديث ولا يسمى مضطرباً . وأما المعل فهو حديث ظاهره السلامة لكن اطلع فيه بعد البحث فى طريقه على علة قاذحة فى السند أو فى المتن كوصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث فى حديث أو غير ذلك والعلة فى المتن قاذحة فى السند أيضاً بخلاف العلة فى السند فقد لا تقدح الا فيه

الحديث الشاذ والمنكرو والمقلوب

الشاذ ما رواه الثقة بخالفه لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من المرجحات . وأما المنكر فهو ما رواه الضعيف بخالفه لمن هو أدنى منه ضعفاً وأما المقلوب فهو الحديث المشهور عن راوٍ فيجعل مكانه آخر فى طبقته أو يؤخذ سند متن فيجعل لمتن آخره بالعكس

الحديث المدرج

هو قسمان مدرج المتن ومدرج السند ، (فالأول) كلام يذكره الراوى فى أول الحديث أو فى أثنائه أو فى آخره فيتوهم

من لم يعرف حقيقة الحال انه من الحديث والواقع أنه ليس منه
(وأما الثاني) فأربعة أنواع (الاول) أن يكون عند جماعة حديث
بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو بأحدها من غير بيان اختلافها
(والثاني) أن يكون الحديث عند راو باسناد الاطرافاته عنده
باسناد آخر فيرويه عنه راو تاما بالاسناد الأول و (الثالث) أن
يكون عند الراوى متان مختلفان باسنادين كذلك فيرويهما عنه
الراوى بأحدهما ، أو يروى أحدهما باسناده الخاص به ويزيد
فيه من المتن الآخر ما ليس بذلك الاسناد (والرابع) ان يسوق
السند فيعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيروى عنه
بهذا السند. ويعرف المدرج في المتن بورود الحديث منفصلا
عن ذلك الكلام في رواية أخرى ، او بالتصيص على ذلك من
الراوى المدرج ، او من بعض الأئمة المطلعين ، او باستحالة
صدور مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي السند بمجي رواية
مفصلة للرواية المدرجة مقبولة باقتصار بعض الرواة على المدرج فيه

الحديث المسترود

هو ما انفرد به راواتهم بالكذب لمخالفة حديثه القواعد
المعلومة ولم يرو إلا من جهته ، أو عرف بالكذب في كلام الناس
وان لم يظهر ذلك في الحديث وهذا دون الاول ، اواتهم بكثرة
الغلط أو الغفلة أو الفسق بغير الكذب

الحديث الموضوع

هو المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول

أو فعل أو تقرير أو نحو ذلك عمدا ، ويعرف الوضع باقرار واضعه ، وبقرينة تؤخذ من حال الراوى كاتباعه في الكذب هوى بعض الرؤساء ، أو المروى كركاكة ألفاظه ومعانيه ، وبمخالفته بعض القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعى أو صريح العقل سواء اخترع ما وضعه او اخذه من كلام غيره ، وسواء وضعه إضلالا أو احتسابا أو تعصبا أو إغرابا أو اتباعا لهُوى بعض الرؤساء كالخلفاء أو الأمراء تقربا اليهم ، وحكم رواية الموضوع مطلقا تحريمها على من علم أو ظن أنه موضوع إلا مع بيان حاله فان جهل أنه موضوع فروى فلا لائم عليه

الحديث المهل

هو ما روى عن أحدائنين متفقين في الاسم أو اللقب أو الكنية أو في أحد هذه مع اسم الأب فقط أو مع اسم الجد أو في جميع ما تقدم مع النسبة معبرا فيه الراوى بما فيه الاتفاق ولم يكن ثم ميميز فان ظهر أن الراوى لم يأخذ الا عن أحدهما زال الإهمال . وان لم يظهر اختصاصه بأحدهما فان كانا ثقتين عمل بالحديث والا أهمل

المزيد فى متصل الاسانيد

هو الحديث الذى زاد روايه راويا فاكثر فى أثناء سنده مخالفا لمن هو اتقن منه المصرح بالسماع أو ما فى حكمه فى موضع الزيادة كان يروى راو حديثا بصيغة حدثنا فيقول حدثنا شقيق قال حدثنا عمرو قال حدثنا ابن مسعود ، واما اذا لم يصرح بالسماع او ما فى حكمه بأن عنعن ترجعت رواية الزيادة

المصحف والمحرف والمعروف والمحفوظ

المصحف ما تغير فيه أوفى سنده تقط الحروف كحديثه من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال ، صحفه أبو بكر الصولى فقال شيئا بالشين المعجمة والياء وكحديث شعبة عن العوام بن مراحم بالراء والجيم صحفه يحيى بن معين فقال مزاحم بالزاي والحاء المهملة وأما المحرف فهو ما تغير فيه أوفى سنده شكل الحروف والمراد به الحركات والسكنات كحديث جابر رضى الله عنه رمى أبى يوم الاحزاب على أ كحله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم حرفة غندر وقال فيه أبى بالاضافة وانما هو أبى بن كعب وأما المعروف فهو مارواه الضعيف مخالفا لمن هو أعلى منه ضعفا وأما المحفوظ فهو مارواه الثقة مخالفا لمن هو أدنى منه رجحانا

المتابع والشاهد والاعتبار

المتابع هو الحديث الذى قد تابع راويه غيره فى الرواية عن شيخه أو شيخ شيخه وفى لفظه مارواه والمتابعة نوعان تامة وقاصرة فالتامة أن تكون رواية المتابع (بكسر الباء) عن شيخه (بفتح الهمزة) المتابع (بفتح الهمزة) والقاصرة أن تكون روايته عن فوق شيخه مطلقا. وأما الشاهد فهو حديث يوافق آخر فى معناه دون لفظه . وأما الاعتبار فهو تتبع طرق الحديث الذى يظن أنه فرد ليعلم أن له متابعا أو شاهدا أولا هذا ولذا كالحاشية

طرق تحمل الحديث ثمانية وتتبعها صبغ الاداء (فالاداء) السماع من لفظ الشيخ إملاء أو غيره ويقول عند الاداء سمعت أو حدثنى

و (الثاني) القراءة على الشيخ سواء قرأ هو على الشيخ أو قرأ غيره عليه وهو يسمع ويقول القارىء وحده على الشيخ أخبرنى أو قرأت عليه أو أنبأنى إذهى كاخبرنى عند المتقدمين ويقول من سمع بقراءة غيره قرئ عليه وأنا أسمع و (الثالث) الاجازة الخاصة المعينة وشرطها ان يكون المجيز عالما بما فى الكتاب والمجاز له فهما ضابطا والا بطلت ويقول من اجيز له إجازة متلفظا بها شافئى و (الرابع) المناولة ويشترط اقتراها بالاذن ، وصورتها أن يدفع الشيخ اصله او ماقام مقامه من فرع مقابل به مملكا أو معيرا أو يحضر الطالب أصل نفسه أو الفرع المقابل به فيتامله الشيخ ثم يناوله أيا كان منها قائلا هذه روايتى عن فلان فاروه عنى ويقول عند الاداء ناولنى (والخامس) المسكابة وهى أن يكتب الشيخ شيئا من حديثه بنفسه او بغيره باذنه الى غائب عنه او حاضر عنده ولا يشترط الاذن بالرواية فيها على الصحيح . ويقول عند الاداء كتب الى و (السادس) الوجادة وهى ان يجد بخط يعرف كاتبه ما لم ياخذه عنه بسمع ولا قراءة ولا غيرهما . ويقول عند الاداء وجدت بخط فلان ثم يسوق الاسناد والمتن و (السابع) الوصية بالكتاب وهى ان يوصى عند موته او سفره لشخص معين بأصله او أصوله ويقول عند الاداء اوصى الى فلان بكتاب قال فيه حدثنا الى آخره و (الثامن) الاعلام وهو ان يعلم احد الطلبة بانى أروى الكتاب الفلانى عن فلان لكن يشترط الاذن بالرواية فيه وفى الوصية على الأصح وإلا فلا عبرة بهما ويقول عند

الاداء اعلى فلان قال حدثنا إلى آخره

(قائدة) أنبأى وعن ونحوها مما يحتمل لذاته السماع وعد
والاجازة وعدمها كقال وذكر ورؤى مثل شافعى وكتب الى
المتأخرين وأما الطبقة المتوسطة بين المتقدمين والمتأخرين فكانوا
لا يذكرون الإنباء إلا مقيدا بالاجازة ، وأما رواية الحديث بالمر
بأن يغير لفظه بوجه من الوجوه دون معناه فالصحيح أنها جائزة للعد
الذى لا يخل بشئ من المقصود لبراعته وقوة تصرفه فى الكلام
وأما آداب الشيخ والطالب فمما يشتركان فيه تصحيح النيب
وتحسين الخلق والتطهر من أغراض الدنيا

(وينفرد الشيخ) بأن يسمع إذا احتج إليه ، وألا يتحدث
يلد فيه من دواولى منه بالتحديث بل يرشد إليه ، والا يترك إسماع
أحد لنية فاسدة ، وأن يتطهر ويجلس بوقار ، والا يتحدث قائما
ولا عجلا ولا فى الطريق إلا ان اضطر الى شئ من ذلك . وأن
يمسك عن التحديث اذا خشى التغير أو النسيان لمرض أو هرم
وأن يكون له إذا اتخذ مجلسا نلاملا مستعمل يقظ

(وينفرد الطالب) بأن يوقر الشيخ ، والا يدع الاستفادة لحياة أو
تكبر ، وأن يكتب ما سمعه تاما . وأن يعتنى بالتقييد وال ضبط . وأن
يذاكر محفوظه وأن يرشد غيره بما سمعه . وأن يقف عند منتهى علمه
والحمد لله كما هو أهله والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى
طاب فرعه وأصله وعلى آله وأصحابه ، وسائر أتباعه وأحبابه

